

## فرنسا والثورة والانتخابات السورية... لا خروج على المبادئ

■ **عامر نعيم الياس\***

الحرية، الإخاء، المساواة، الإشهار لها عام 1789، دولة العياقة دانتون روبسيير وقتل كل من يعارض مبادئ الثورة، المقتلة لآيٍ مشبوه من النظام البائد. مونتيسكيو، أحد منظري الثورة، وكتابه «روح القوانين»، قراءات أكثر تضعض في مواجهة روح قانون يشعرن الاستعمار وبيزر العبودية، وأقتبس: «أولئك الذين سخرُوا للعمل في أفريقيا ليسوا غير أقوام من السود فُطس الأنوف لا يستحقون رحمة ولا إرشاد... لا أتصورُ أن الله بحكمته السامية قد وضع في تلك الكائنات السوداء أرواحا يمكن أن تكون طيبة».

الاستعمار، وحملة نابوليون على مصر بعد انتصار الثورة مباشرة، ثورة توسعية إمبريالية مرثسية، إذ يذكر الدكتور أمين عبد محمود مؤلف كتاب «مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى» أن «الوعد الفرنسي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كان مقابل تقديم الممولين اليهود قروضا مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك بضائقة مالية خائفة، والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابوليون».

اليوم ما الذي تغيرَ؟ ألا يشكل منع رعايا الجمهورية العربية السورية في فرنسا من التصويت في الانتخابات الرئاسية استمراراً لممارسات الثورة الفرنسية؟

الواضح أنه لم يتغيرَ شيء على الإطلاق، فالسياسة الفرنسية المتتبّعة في سورية تحكّمها العوامل التالية:

. الموروث الاستعماري لدولة احتلت سورية ودخلها الجنرال غورو مرتكباً مذبحه بحق جيشها مدنساً أرضها وعلمها.
. الانضواء التام والكامل في الاستراتيجية الأميركية الخاصة بأمر الكون أجمع، فعُدو أميركا هو بالضرورة عدو لفرنسا.
. العمل لحساب من يدفع أكثر وتشخير مكانة فرنسا في مجلس الأمن لخدمة سياسات الممولين، بدءاً من الحريري الأب في زمن الرئيس اليميني جاك شيراك، وليس انتهاءً بالمال السعودي والقطري المتدفق كنهز من الاستثمارات على إدارة الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولاند لإنقاذ العجز الهائل في الموازنة.
. من ليس معنا فهو ضدنا، المبدأ الأساس الذي حكم حراك الثورة الفرنسية منذ بدايتها، خصوصاً أيام دولة العياقة التي أعدمّت آلاف الفرنسيين بحجة مخالفة مبادئ الثورة، ثورة قيل إنها قامت لإرساء دولة القانون والتخلص من تسلط الكنيسة والملكية المستندة إلى نظام الحق الإلهي في الحكم.

إن قرار منع الرعايا السوريين المقيمين في فرنسا من حقهم في التصويت للانتخابات الرئاسية يعدّ مخالفة صريحةً لأبسط قواعد القانون الدولي، خصوصاً أن السفارة تعتبر تابعة للدولة التي تمثلها وتعتبر أرضها جزءاً من أراضيها ولا يحق لأي فرد من سلطات الدولة المضيفة الدخول إليها إلا بترخيص. كما أن القرار يعكس إدراك الفرنسيين جيداً شعبية الرئيس بشار الأسد داخل سورية وخارجها، فمجرد السماح للرعايا السوريين بالاقتراع ونقل وسائل الإعلام لهذا المشهد سيعري ثلاث سنوات من محاولات الإعلام الغربي عموماً، والفرنسي خصوصاً استلاب الرأي العام الغربي وتشويه الحقائق عن سورية عبر رسم صورة لنظام معزول وثورة شعبية تنتظر الانتصار على «الطاغية»، للوصول إلى الحكم المنشود حكم السفارات والتوافق الدولي على اسم الرئيس السوري، فضلاً عن محاكاة الثورة الفرنسية التي مارست طقوس الإعدامات الجماعية مدّة لا تقل عن عشر سنوات حتى أصبحت حينذاك قادرة على إبرام عقدها الاجتماعي، قادرة على النطق بحكم الأكثرية القاتلة.

ملاحظة: يقول أحد المؤرخين الأوروبيين إنه لحظة اقتحام سجن الباستيل كان فيه سبعة سجناء ثلاثة منهم مجانين، والقتام كانت غايته سرقة مستودعات السلاح هناك، وقُتل أمر السجن وهو أحد النبلاء وسُحلت جثته في شوارع باريس.

\***كاتب سوري**



## مسؤولون إيرانيون يؤكّدون فوز الرئيس الأسد في سورية لاغارد تحذّر من عواقب وخيمة للأزمة الأوكرانية

© AFP

الأوكرانية تشكل خطراً لا يزال يصعب علينا جداً قياس حجمه، ولا يمكن على الإطلاق توقع خطر انتقالها إلى دول أخرى. لكن قد تكون لها مع ذلك عواقب اقتصادية وخيمة. وإن الأزمة الجيوسياسية في أوكرانيا لها تأثيرات على الاقتصاد الدولي وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولها عواقب على تدفق الرساميل الدولية وعلى إمدادات الطاقة في أوروبا لأن أوكرانيا دولة تمر عبر أراضيها شحنات الطاقة».

الصحافة الأميركية التي كانت شبه غائبة عن هذين الملفين المهمين، تناولت مواضيع أخرى، ولعل قائلة شبكة «بلومبرغ»، والمتمثل في أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يتوقّد لدول الخليج بعد رهانه الخاطيء في مصر. وأنه يسعى إلى الحد من الخسائر الاقتصادية في بلاده من جراء وقفها مع الجانب الخاطيء، في ما وصفته بصراع القوى الإقليمي حول مصر.



في برلين إلى جانب مسؤولي أربع هيئات دولية كبرى (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومكتب العمل الدولي) لبحث وضع الاقتصاد العالمي أثناء لقاء سنوي يعقد منذ 2007، إن الأزمة الأوكرانية تشكل خطراً لا يزال يصعب علينا جداً قياس حجمه، ولا يمكن على الإطلاق توقع خطر انتقالها إلى دول أخرى. لكن قد تكون لها مع ذلك عواقب اقتصادية وخيمة. وأضافت لاغارد: «إن الأزمة الجيوسياسية في أوكرانيا لها تأثيرات على الاقتصاد الدولي وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولها عواقب على تدفق الرساميل الدولية وعلى إمدادات الطاقة في أوروبا لأن أوكرانيا دولة تمر عبر أراضيها شحنات الطاقة».

ورات لاغارد أن برنامج المساعدة البالغة قيمته 17 مليار دولار (12.3 مليار يورو) وافق صندوق النقد الدولي على منحه لأوكرانيا لن يكون كافياً. وأوضحت أن أوكرانيا بحاجة إلى أكثر من 17 مليار دولار بكثير. على شكل مساعدات ثنائية مثلاً تأتي من الخارج أو مساعدات مالية من جانب منظمات مالية دولية، معتبرة الأخبار أمام المجتمع الدولي.

ورأت لاغارد أن برنامج المساعدة البالغة قيمته 17 مليار دولار (12.3 مليار يورو) وافق صندوق النقد الدولي على منحه لأوكرانيا لن يكون كافياً. وأوضحت أن أوكرانيا بحاجة إلى أكثر من 17 مليار دولار بكثير. على شكل مساعدات ثنائية مثلاً تأتي من الخارج أو مساعدات مالية من جانب منظمات مالية دولية، معتبرة الأخبار أمام المجتمع الدولي.

## غالبية ساحقة أيّدت الاستقلال عن كيف

الحكومة الموقّعة التي تتولى السلطة منذ سقوط الرئيس فيكتور يانوكوفيتش في نهاية أيار بأنها فاشية. وانتشر مسلحون على أبواب مكاتب الاقتراع، وسجلت حماسة لدى المقترعين على رغم صفوف الانتظار الطويلة في بعض الاحيان. وكان المشاركون يدلون بأصواتهم في صناديق شفافة لكن من دون وجود مراقبين دوليين.

ومن غير الممكن التحقق بشكل مستقل من النتائج بسبب عدم وجود مراقبين محايدين أو وسائل إعلام بعدما حظر الانفصاليون وجودها. وبعد نهار طويل من عمليات الاقتراع الاحد، أعلنت النتائج بعد أقل من ساعة على إغلاق مكاتب الاقتراع.

وجرى الاقتراع بهدوء عموماً، غير أنه وبحسب أحد سكان مدينة كراسنوراميسك (65 ألف ساكن) التي تقع غرب دونيتسك، ويعني اسمها «الجيش الأحمر»، دخل مسلحون أحد المباني الرسمية حيث يجري الاستفتاء وأوقفوه.

وفي ماريوبول (جنوب شرق) التي شهدت مواجهات عنيفة بين القوات الأوكرانية ومسلحين انفصاليين خلفت قتلى هذا الاسبوع، وقف مئات الاشخاص في طابور في الشارع بانتظار التصويت. في المقابل، أكدت وزارة الخارجية الأوكرانية انه بحسب استطلاع أجراه اخيراً معهد «بيو» للابحاث، فإن 70 في المئة من سكان شرق أوكرانيا يؤيدون وحدة البلاد.

وتخشى كيف والدول الغربية ان يقضي هذا الاستفتاء إلى تكرار السيناريو الذي أدّى إلى انضمام جمهورية القرم إلى الاتحاد الروسي في آذار، ما أدّى إلى أسوأ أزمة بين روسيا والغرب منذ نهاية الحرب الباردة. وقرضت الدول الكبرى في الاسباع الاخيرة عقوبات على روسيا مهددة بتوسيعها في حال لم تنظم انتخابات رئاسية في أوكرانيا.

وندد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الاحد بعيد وصوله إلى باكو في جولة تشمل عدداً من دول القوقاز، بالاستفتاء الذي ينظمه الانفصاليون في شرق أوكرانيا واعتبره لاغياً وكأنه لم يكن.

ويعدّد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الاثنين في بروكسل ويمكن أن يؤدي إلى عقوبات جديدة ضد روسيا. ومن المرتقب عقد اجتماع خبراء من الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا حول امن امدادات الغاز من أوكرانيا.

وبحسب وزير الدفاع الاميركي تشاك هيغل فان روسيا لم تسحب بعد قواتها المحتشدة على الحدود مع أوكرانيا على رغم وعودها في هذا الصدد.

جاء في الوكالة الفرنسية للأنباء «فرانس برس»:

أعلن الانفصاليون الموالون لروسيا في منطقة دونيتسك أن حوالي 90 في المئة ممن أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء الذي جرى الاحد في هذه المنطقة الواقعة في شرق أوكرانيا، أدوا الاستقلال عن كيف التي أعلنت مسبقاً رفضها الاعتراف به.

بدأت أولى نتائج الاستفتاء تظهر اعتباراً من مساء الاحد وتشمل فقط دونيتسك، إحدى المنطقتين مع لوفانسك، حيث جرى التصويت.

وقال رومان لياغين، رئيس لجنة الانتخابات التي شكلتها السلطات الانفصالية في هذه المنطقة، في تصريح للصحافيين يُعيد إغلاق صناديق الاقتراع، أن 89.07 في المئة صوتوا بنعم، و10.19 في المئة بلا. ويمكن اعتبار هذه النتيجة نهائية». وأضاف أن نسبة المشاركة في الاستفتاء بلغت 74.87 في المئة.

ودونيتسك هي إحدى منطقتين في شرق أوكرانيا نظم فيهما الانفصاليون المولون لروسيا الاحد استفتاء حول الاستقلال عن كيف. والمنطقة الثانية هي لوفانسك التي اغلقت فيها صناديق الاقتراع بعد وقت قصير من إغلاقها في دونيتسك ولكن حتى الساعة لم تصدر اي نتيجة للاستفتاء الذي جرى هناك.

وجرى الاستفتاء على رغم أن الغرب وكيفيف وصفاه بـ«غير الشرعي»، لكنه قد يؤدّي بحكم الامر الواقع إلى انفصال جديد في أوكرانيا بعد انضمام جمهورية القرم إلى روسيا الاتحادية في آذار الماضي.

ودعا المتمردون المسلحون المؤيدون لروسيا والذين يسيطرون على كبرى مدن حوض دونباس الحدودي مع روسيا، السكان وعددهم نحو 7.3 ملايين نسمة إلى تأييد مشروعهم لإعلان استقلال «جمهويتين شعبيتين» في دونيتسك ولوفانسك.

ودعي المشاركون في الاستفتاء إلى الإجابة بنعم أو لا على سؤال: «هل تصادق على استقلال جمهورية دونيتسك الشعبية؟»

و«هل تصادق على استقلال جمهورية لوفانسك الشعبية؟». وفي كيفيف، اعتبرت وزارة الخارجية الأوكرانية الاحد هذا الاستفتاء «مهزلة إجرامية» تمولها روسيا، وأكدت في بيان أن الاستفتاء (...) لا غ قانوناً ولن تكون له أي نتيجة قانونية على وحدة أراضي أوكرانيا.

والسلطات الأوكرانية مصممة على إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة المرتقبة في 25 أيار الجاري وتتهم روسيا بالسعي إلى نسفها. ويرفض المتمردون هذه الانتخابات ويفضون



«غارديان»: مسؤولون إيرانيون يؤكّدون فوز الأسد

نقلت صحيفة «غارديان» البريطانية عن كبار المسؤولين الإيرانيين قولهم، إن إيران وحليفها الرئيس السوري بشار الأسد قد فازوا في الحرب الدائرة في سورية، وأن الحملة التي دبرتها الولايات المتحدة لدعم جهود المعارضة للإطاحة به قد فشلت.

وأجرت الصحيفة سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين في طهران، والذين يصوغون سياسة إيران الخارجية. وقالوا إن استراتيجية الغرب في سورية لم تفعل شيئاً سوى نشر المتطرفين والنسب في الفوضى، وأنت بنتائج عكسية في نهاية المطاف، بينما تقف القوات الحكومية في المقدمة.

وقال علاء الدين بوروغيري، رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني: «لقد فزنا في سورية وسبققى النظام، بينما خسر الأميركيون». وأضاف أن الإرهاب الذي مارسه جماعات مرتبطة بالقاعدة وأشخاص مسلحون ومولته دول عربية، أصبح الآن التهديد الرئيسي الذي يواجه الشعب السوري. وأعرب عن خوفه بشأن مستقبل الأمن في أوروبا، في ظل وجود عدد من المعتقلين الأجانب من دول أوروبية بحاربون في سورية.

في حين قال أمير محيي بان، المخطط الاستراتيجي المحافظ والذي يعمل مستشاراً للحكومة: «فزنا بالعبء بسهولة في سورية، وأميركا لا تفهم طبيعة سورية، فقد أرادوا الإطاحة بالأسد، لكن من كان البديل، وكل ما فعلوه تشجيع الجماعات المتطرفة وجعل الحدود أقل أمناً».

وتابع قائلاً: «إننا نقبل بالحاجة إلى التغيير في سورية لكن تدريجياً، ولا سيكون هناك فوضى». ويرى المحللون الغربيون أن إيران مشاركة في صراع قوي إقليمي أو حرب بالوكالة، تمتد خارج سورية، لتشمل دول الخليج، لاسيما السعودية.



«بلومبرغ»: أردوغان يتوّدد لمستثمري الخليج

بعد رهانه الخاطيء في مصر

قالت شبكة «بلومبرغ» الأميركية، إن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يتوّدد لدول الخليج بعد رهانه الخاطيء في مصر. وأشارت الشبكة إلى أن أردوغان يسعى إلى الحد من الخسائر الاقتصادية في بلاده من جراء وقفها مع الجانب الخاطيء، في ما وصفته بصراع القوى الإقليمي حول مصر.

وأوضحت الصحيفة أن المسؤولين الاتراك يتوّدون لمستثمرين من دول الخليج التي أيّدت مصر في الثلاثين من حزيران، وقدمت لها مليارات الدولرات ك مساعدات. ورات «بلومبرغ» أن تلك الخطوة تظهر كيفية الموازنة بين غضب أردوغان من عزل حليفه الإسلامي محمد مرسي، وأهمية المنطفة المتزايدة بالنسبة إلى المصدرين والشركات التركية.

وكانت شركة «طاقة» الإماراتية قد جمدت مشروع لها في تركيا بقيمة 12 مليار دولار في أعقاب سقوط مرسي، بينما تراجعت الصادرات التركية على مصر. وتضمنت جهود إصلاح ميزان تركيا للشرق الأوسط لشركة أضافت ووزير المالية ميمت سيمسك، إلى جانب عقد مؤتمر حول العقارات والطاقة للمستثمرين العرب في أسطنبول.

ونقلت «بلومبرغ» عن غانم نوسيه، مؤسس شركة في دبي لتقديم استشارات حول المخاطر في الشرق الأوسط، أن الخليج مهم لتركيا أكثر من الطريق الملتف حولها. وكلمتا طالت فترات التوتر السياسي كلما زادت المخاطر على العلاقات التجارية.

وتابع تقرير «بلومبرغ» قائلاً: «إن المنطقة مثلت بديلاً لتركيا بعد توقف محادثاتهما مع الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، وأنت أزمة منطقة اليورو إلى تعطل النمو التجاري. وزادت مبيعات تركيا للشرق الأوسط لشركة أضافت منذ وصول أردوغان إلى السلطة عام 2003، لتصبح 38.6 مليار جنيه في عام 2012. وفي حين لا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر سوق لتركيا، فإن الشرق الأوسط يشترى الآن ربع صادراتها».

وتبرز الشركات التركية في السباق للحصول على عقود بمئات المليارات من الدولارات مع توسيع مجلس التعاون الخليجي في البنية التحتية. فتقوم شركة «تاف» القابضة التركية ببناء مطار في السعودية بالمدينة المنورة بينما تقوم بتطوير آخر في الرياض. ويقول سوتر كاجاباتي الخبير في الشؤون التركية: «إن استراتيجية أردوغان الإقليمية حققت نجاحا حتى بد الربيع العربي».

### مأزق السياسة

جاء في صحيفة «نوفيه إيزفستيا» الروسية:

أعلنت سلطات كيف أنها لن تعترف بنتائج الاستفتاء الذي جرى في مقاطعتي دونيتسك ولوفانسك، ولكنها لا تعلم ما العمل لاحقاً. وإن إجراء الاستفتاء في المقاطعتين، لتحديد مستقبلهما، بالنسب مع موقف كيفيف، يؤكد على أن كيفيف لا تستطيع على الأوضاع في هاتين المقاطعتين، وأن الحملة العسكرية التي ستمتها كيفيف «حملة مكافحة الإرهاب» فشلت. وصرّح نائب رئيس اللجنة الانتخابية المركزية في كيفيف للصحيفة: «لا يمكن الحديث عن أي استفتاء شرعيّ لما يسمى بجمهورية دونيتسك. إن الاستفتاء المحلي لا يمكن أن يجري في مقاطعة، وحتى إذا جرى الاستفتاء، فإنه لا يمكن أن يمس مسألة حدود الدولة الأوكرانية، وإن مسألة تحديد صفة أراضٍ معينة في أوكرانيا ليست من اختصاص الاستفتاء المحلي، لذلك قال القائم بمهام رئيس الدولة ألكسندر تورتشينوف: لا يدرك الذين يطالبون بالاستقلال، إنه تدمير تام للاقتصاد، وأنه تدمير لحياة غالبية سكان هذه المقاطعات. إنها خطوة نحو الهاوية. هذا تدمير ذاتي، إنها نشوة يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة».

يبدو من ردود الفعل لدى غالبية الذين في السلطة في كيفيف والذين يتمنون الوصول لها، أنهم لا يعلمون ما العمل، للحفاظة على وحدة البلاد. فمثلاً أعلن المرشح لمنصب الرئاسة، بيوتر بوروشينكو، أن روسيا لا تنوي الاعتراف بنتائج وهمية. وكان بوروشينكو قد وعد بأنه سوف يعمل من أجل استقرار الأوضاع في شرق البلاد، من خلال الحوار مع سكان هذه المناطق باستخدام وسائل مختلفة، من بينها الاستفتاء، ولكن ليس تحت تهديد فوات البنادق. أما زعيم حزب «أودار» فيتالي كليتشكو حليف بوروشينكو فيقول: «إن ما يسمى باستفتاء دونباس هو مهزلة تفوق استفتاء القرم، فقد طبع المسلحون أوراقاً ما ووزعها على بعض الأفراد وهي جاهزة لرميها في صناديق الاقتراع». ودعا السلطات إلى معاقبة كل من له علاقة بتنظيم هذا الاستفتاء. من جانبها وصفت المنافسة الرئيسية لبوروشينكو في هذه الانتخابات يوليا تيموشينكو، الاستفتاء بقولها: «إنه احتيال من جانب الكرملين وإرهابيين يساندون خطة الخاصة على الأراضي الأوكرانية، هدفها إفضال الانتخابات الرئاسية. إن هدف هذا الاستفتاء واضح: تمزيق بلادنا إلى قطع وتقريظنا، وزعزعة الاستقرار في أوكرانيا. إنه في الوقت الذي نحن بحاجة إلى السلام والوحدة والهوء من أجل تجاوز الأزمة الاقتصادية – المالية التي ورثناها من السلطة السابقة، يزعجون بيننا الفوضى والتفرقة والعداء. نحن ضد هذا كله، وعلينا أن نقف بوجه هذه المحاولات بحزم». أما المرشح الآخر أناتولي غريغشينكو، فدعا السلطات إلى غلق الحدود مع روسيا، ثم العمل من أجل توعية الشعب ليدرك النتائج التي ستتمخض عن الفدرالية.